

مدى كفاءة أنظمة الرقابة التشغيلية بالمصارف التجارية وإدارة الجمارك الليبية لتقليل مخاطر الاعتمادات
المُستندية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية وإدارة الجمارك الليبية بمدينة بنغازي)

**The Efficiency of the Operational Control Systems in Commercial Banks and the Libyan
Customs Administration to Reduce the Risks of Documentary Credits (A field Study on
Commercial Banks and the Libyan Customs Administration in Benghazi)**

إعداد الباحثة/ نورا إدريس شاكير

عضو هيئة تدريس بقسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا

Email: Noura.shakeer@uob.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم مدى كفاءة أنظمة الرقابة التشغيلية لدى المصارف التجارية الليبية فيما يتعلق بالعمليات المُنظمة للاعتمادات المُستندية، وتقييم كفاءة أنظمة الرقابة والتفتيش لدى إدارة الجمارك الليبية، من وجه نظر كلاً من موظفي المصارف التجارية ومفتشي ومخلصي إدارة الجمارك بمدينة بنغازي، ولتحقيق غرض الدراسة تم تصميم استمارتي استبيان الأولى وزعت على عينة المصارف، حيث تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختبار افراد العينة وتوزيع عدد (71) استمارة استبيان على العاملين بالمصارف التجارية والمتعلقة أعمالهم بعملية فتح الاعتمادات المُستندية وتنفيذها، وتم استرداد عدد (59) استمارة استبانة قابلة للتحليل.

أما استمارة الاستبيان الثانية فقد وزعت على عينة إدارة الجمارك، حيث بلغ عدد الاستمارات الموزعة (20) استمارة تم استرداد عدد (14) استمارة قابلة للتحليل، كما تم تطبيق الأسلوب الإحصائي الوصفي الاستنتاجي لتحليل البيانات التي جُمعت مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية وبعض الاختبارات الإحصائية، خلصت الدراسة إلى وجود تدني في مستوى التزام المصارف التجارية بالإجراءات والشروط المنظمة لعملية فتح الاعتمادات، مع وجود تدني في مستوى التزام إدارة الجمارك بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع، مما أدى إلى استسراء الفساد وتزايد عمليات الاحتيال وتهريب الأموال من النقد الأجنبي للخارج دون ورود بضائع تعادل قيمة تلك التحويلات، وأوصت الدراسة بضرورة تفعيل أنظمة الرقابة على العمليات التشغيلية المرتبطة بالاعتمادات المستندية واعتماد شهادات التفتيش الصادرة عن شركات التفتيش الدولية بدلا من شركات التفتيش المحلية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة التشغيلية، المصارف التجارية، إدارة الجمارك، الاعتمادات المستندية.

The Efficiency of the Operational Control Systems in Commercial Banks and the Libyan Customs Administration to Reduce the Risks of Documentary Credits (A field Study on Commercial Banks and the Libyan Customs Administration in Benghazi)

Abstract:

This study aimed to assess the efficiency of operational control systems of Libyan commercial banks in relation to the processes regulating letters of credit, and evaluating the efficiency of the control and inspection systems of the Libyan Customs Administration, from the point of view of each of the commercial bank employees, and customs officials in the city of Benghazi. To achieve the purpose of the study, the first two questionnaire forms were designed and distributed to a sample of banks, where the simple random sampling method was used to test the sample members. Where (71) questionnaires were given to employees of commercial banks. They were related to their work in the process of opening and implementing documentary credits, only (59) questionnaires that can be analyzed were retrieved. As for the second questionnaire form, it was distributed to a sample of the Customs Administration, where the number of distributed forms reached (20). However, only (14) forms were retrieved for analysis. In addition, the descriptive inferential statistical method was also applied to analyze the collected data, such as arithmetic averages, standard deviations and some statistical tests. The study has concluded that commercial banks show a low level of commitment, when it comes to the procedures and conditions regulating the process of opening credits. And with a low level of commitment from the customs administration to apply the controls and procedures for inspection and control of goods. Which led to widespread corruption, increased fraud and smuggling foreign currency abroad without receiving goods in return for the value of those transfers.

The study recommended the necessity of activating control systems over the operational processes associated with documentary credits and approving inspection certificates issued by international inspection companies instead of local inspection companies.

Keywords: Operational Control, Commercial Banks, Customs Administration, Documentary Credits.

المقدمة:

إن انتشار الفساد المالي والإداري في الدول النامية يشكل تهديداً كبيراً على اقتصادات تلك الدول ومعدلات النمو الاقتصادي بها، كما أن تنوع أشكال الفساد وممارساته وسرعة انتشاره يؤدي إلى انهيارها بشكل سريع، لا سيما تلك الدول التي تعاني من وجود نزاعات وانقسامات سياسية وازدواجية السلطة كما هو الحال في ليبيا اليوم، مما أدى إلى ضعف أجهزة الدولة الرقابية وتفشي لظاهرة الفساد وإفلات المفسدين من المسائلة القانونية في ظل فوضى الصراعات السياسية.

حيث صنفت منظمة الشفافية الدولية في تقريرها الصادر سنة 2015، أن "ليبيا" من الدول الأكثر فساداً والأقل شفافية، واستندت في ذلك على تقارير ديوان المحاسبة والتقارير الصادرة من المصرف الدولي والمصرف الإفريقي للتنمية، حيث جاءت ليبيا في المركز "161" من أصل "167" دولة من حيث الفساد في مجال القطاع العام⁽¹⁾، وذكر ديوان المحاسبة أن عدم تفعيل القضاء بالإضافة إلى غياب أنظمة الشفافية والمساءلة بمؤسسات الدولة هي من أهم المسببات للوصول إلى هذا المؤشر، وبالتالي فإن هذه الدراسة تحاول لتسليط الضوء على الفساد المالي والإداري لدى القطاع المصرفي الليبي وإدارة الجمارك الليبية، اللذان يمثلان العصب الاقتصادي للدولة وحلقة الاتصال بالعالم الخارجي، خاصتاً فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية التي تحولت من وسيلة مضمونة للتجارة الخارجية إلى وسيلة لتهريب الأموال إلى خارج ليبيا دون دخول ما يقابلها من سلع وبضائع تعادل قيمة تلك التحويلات.

كما ذكر تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015-2016 وجود خروقات خطيرة في النظم المصرفية و الجمركية ترتب على ها تنامي ظاهرة التلاعب في الاعتمادات المستندية والمستندات برسم التحصيل والتوريدات بغرض التهرب من الرسوم الجمركية والاستحواذ على العملة الأجنبية وتهريبها للخارج باستخدام وسائل غير قانونية تشكل جرائم جنائية وفقاً لقانون العقوبات وقانون الجرائم الاقتصادية وقانون غسيل الأموال وغيرها، حيث أمتد تأثير هذه الخروقات إلى استنزاف احتياطات مصرف ليبيا المركزي من النقد الأجنبي و السماح باستمرار استنزاف الاحتياطات للمضاربة بالعملة دون أن تقابلها سلع و خدمات تستفيد منها الدولة، وإحداث أضرار جسيمة بالاقتصاد الوطني يمتد أثره إلى سنوات عديدة مع حصول تدني في حصيلة الإيرادات السيادية وارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة تفشي الفساد وإضعاف الوضع الائتماني للنظام المصرفي الليبي⁽²⁾.

مشكلة الدراسة:

تمثلت مشكلة الدراسة في انتشار الفساد المالي في كلاً من المصارف التجارية الليبية وإدارة الجمارك، وكذلك التلاعب باللوائح والمناشير المنظمة لعملية فتح وتنفيذ وإقفال الاعتمادات من قبل الموردين والمصارف القائمة بعملية فتح الاعتمادات المستندية ومصلحة الجمارك ومخلصي الجمارك وشركات التفيتش، من خلال القيام بتقديم إقرارات جمركية مزورة من قبل بعض الشركات والمستوردين وقبولها من موظفي المصارف فاتحة الاعتمادات دون توخي الدقة عند معاينة أسعار البضائع وأصنافها،

¹ - تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2015، ص ص 126، 125.

² - تقرير ديوان المحاسبة، لعام 2015، ص 219.

وعدم التأكد من مطابقتها للإقرارات والمستندات المتعلقة بها عند التسوية وفقاً لما هو موجود بمصلحة الجمارك فعلاً ودون التحقق من مراكزهم المالية وتراخيصهم واستيفائهم لشروط فتح الاعتمادات.

الأمر الذي أثبت وجود قصور بأنظمة الرقابة التشغيلية لدى المصارف التجارية بالتزامن مع وجود ضعف بأنظمة الرقابة والتفتيش بإدارة الجمارك الليبية، مما أدى إلى حدوث العديد من المخالفات الغير قانونية كتقديم فواتير ومستندات توريد غير صحيحة من قبل بعض الأفراد ومخلصي الجمارك من أجل تخفيض قيمة البضائع الواردة وتهرباً من تسديد الرسوم الجمركية، كذلك عدم التركيز على أهمية استخدام أجهزة التفتيش الآلي لكي يتم إثبات حالات الغش والتزوير عند ملاحظة شبهات متعلقة بالوزن من قبل الموانئ والمطارات، حيث تم اكتشاف عدد كبير من الحاويات الفارغة التي حُولت قيمتها للخارج دون توريد بضائع مقابلها والتي بلغت حتى عام 2016 في ميناء طرابلس عدد 118 حاوية فارغة وميناء الخمس عدد 51 حاوية فارغة بالإضافة إلى ميناء مصراته بعدد 139 حاوية فارغة وذلك حسب تقارير وحدات التفتيش الجمركي بالموانئ⁽³⁾.

وعلى ه فإن مشكلة الدراسة يمكن أن يعبر عنها بالتساولين الآتيين:

- 1- ما مدى كفاءة أنظمة الرقابة التشغيلية لدى المصارف التجارية الليبية فيما يتعلق بالعمليات المنظمة للاعتمادات المستندية.
- 2- ما مدى كفاءة أنظمة الرقابة والتفتيش لدى إدارة الجمارك الليبية فيما يتعلق بالبضائع المستوردة من الخارج.

فرضيات الدراسة:

لغرض الإجابة على تساؤلات الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية بناء على فرضية العدم:

- 1- **الفرضية الرئيسية الأولى:** تطبق المصارف التجارية الليبية الإجراءات والشروط الصحيحة المنظمة لعملية فتح الاعتمادات المستندية.

كما قُسمت الفرضية الرئيسية الأولى إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى:** تلتزم المصارف الليبية بتطبيق الضوابط العامة لفتح الاعتمادات المستندية.
 - **الفرضية الفرعية الثانية:** تلتزم المصارف الليبية بشروط فتح الاعتمادات المستندية.
 - **الفرضية الفرعية الثالثة:** تلتزم المصارف الليبية بالإجراءات الصحيحة لفتح الاعتمادات المستندية.
 - 2- **الفرضية الرئيسية الثانية:** تلتزم إدارة الجمارك الليبية بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع المستوردة.
- كما قُسمت الفرضية الرئيسية الثانية إلى الفرضيات الفرعية التالية:
- **الفرضية الفرعية الأولى:** تتوفر المهارات العلمية والعملية للمفتشين الجمركيين.
 - **الفرضية الفرعية الثانية:** تتوفر الإمكانات المادية والمعلوماتية بإدارة الجمارك.
 - **الفرضية الفرعية الثالثة:** تلتزم إدارة الجمارك الليبية بتطبيق ضوابط وإجراءات الاستيراد من الخارج في التالي:
 - ما يتعلق بقوائم الشحن.
 - ما يتعلق بإجراءات معاينة البضائع والإفراج على ها.

³ - تقرير ديوان المحاسبة، لعام 2015، ص 220.

- ما يتعلق بالإجراءات الجمركية للبضائع المستوردة من الخارج.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- التعرف على مدى كفاءة أنظمة الرقابة التشغيلية بالمصارف التجارية الليبية من خلال قياس مدى التزامها باللوائح والقوانين المنظمة لعملية الاعتمادات المستندية الواردة في نشرات مصرف ليبيا المركزي.
- 2- التعرف على مدى كفاءة أنظمة الرقابة والتفتيش بإدارة الجمارك الليبية ومدى التزامها باللائحة التنفيذية للقانون رقم 10 لسنة 2010 بشأن الجمارك.
- 3- تحديد أوجه القصور في أنظمة الرقابة التشغيلية بالمصارف وأنظمة الرقابة والتفتيش لدى الجمارك.
- 4- تقديم بعض التوصيات والمقترحات لعلاج بعض المشاكل التي تم رصدها خلال إجراء هذه الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على الفساد المالي المصاحب لعملية الاعتمادات المستندية في كلاً من المصارف التجارية الليبية باعتبارها القائمة بعملية فتح الاعتماد المستندي، وإدارة الجمارك الليبية التي تمثل الحلقة الأخيرة في الاعتماد المستندي وهي وصول البضائع المستوردة والتأكد من صحتها ومطابقتها للمواصفات والشروط الواردة بمستندات الاعتماد. وبالتالي فإن هذه الدراسة تتميز عن الدراسات السابقة في كونها تتناول عملية فتح الاعتمادات المستندية من جانبين الأول يتعلق بالمستندات الواردة للمصارف ودور نظم الرقابة التشغيلية في الحد من المخاطر التشغيلية التي تصاحب الاعتمادات المستندية، والجانب الآخر يتعلق بالبضائع الواردة للمنافذ الجمركية ودور نظم الرقابة والتفتيش على البضائع في الحد من مخاطر الغش والتزوير.

الدراسات السابقة:

في هذا الجانب تم البحث عن الدراسات السابقة التي تناولت المخاطر المترتبة على الاعتمادات المستندية في حال عدم تطبيق المصارف التجارية للضوابط والإجراءات السليمة المنظمة لعملية فتح الاعتماد، كما تم التركيز على الدراسات التي بحثت في دور الوسائل الرقابية والضوابط المنظمة لها بالمنافذ الجمركية، لكي يتسنى لنا دعم هذه الدراسة.

حيث تناولت دراسة أبو القاسم (2006)، معرفة وتوضيح المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المصارف التجارية السودانية في عمليات الاعتمادات المستندية وذلك لأنها لا تطبق القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات، وتوصلت الدراسة إلى أن المصارف التجارية بالسودان لا تقوم بتطبيق القواعد والأعراف الدولية للاعتمادات، كما أن تلك المصارف لا تقوم بإجراء دراسة على سوق السلع والجدوى الاقتصادية من استيراد تلك السلع، مع وجود إهمال في جانب تحليل المراكز المالية للعملاء، بالإضافة إلى أن المستورد السوداني يجهل تماماً ماهية ومفهوم الاعتمادات المستندية مما يعرض تلك المصارف للعديد من المخاطر.

أما دراسة حمزة الشيخ (2014)، فقد تناولت دور الاعتمادات المستندية في تقليل مخاطر التجارة الخارجية لدى المصارف التجارية السودانية وتوصل الباحث لعدة نتائج أهمها أن أغلب المصدرين والمستوردين لا يتمتعون بالدقة عند التعامل بالاعتمادات المستندية مما يزيد من مخاطر التجارة الخارجية (لأن المصارف تتعامل بالمستندات لا بالبضائع)، كما توصلت الدراسة إلى أن عملية الاعتمادات المستندية في السودان تواجه صعوبات كبيرة عند الدفع لضيق شبكة المراسلين وتذبذب أسعار الصرف ومشاكل التغطيات مما أدى إلى إحجام عدد كبير من المصارف الأوروبية في التعامل مع دولة السودان.

كما هدفت دراسة عبيدات وآخر (2009)، إلى تحليل المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها أطراف الاعتماد المستندي (الشاري والبائع والمصرف)، نظراً للخطورة التي تكتنف هذه العملية المصرفية وعلى جميع الأطراف المتعاملة بها، وخلصت الدراسة إلى أن الاعتماد المستندي يعد من أهم العمليات المصرفية التي تلعب بها المصارف دوراً هاماً في التجارة الخارجية، كما أنه توجد مخاطر على جميع الأطراف المتعاملة بالاعتماد المستندي، منها مخاطر عدم استلام البضائع بالنسبة للشاري في حالة قيامه بتعجيل دفع قيمة الاعتماد للمصرف قبل التأكد من وصول البضائع، أما البائع فقد يقع في مخاطر عدم استلام قيمة مبيعاته بسبب ضياع المستندات وهي في طريقها للمصرف مع قيامه بشحن تلك البضائع، وتوصلت الدراسة إلى أن أهم تلك المخاطر التي تحيط بالأطراف المتعاملة بالاعتماد المستندي هي مخاطر عدم دقة المستندات أو كفايتها أو تزويرها.

أما دراسة العقدة وآخرون (2010)، فقد تناولت أثر تطبيق النشرة 600 من الأصول والأعراف الدولية الموحدة على تخفيض مخاطر الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الأردنية، فقد توصلت الدراسة إلى أنه يوجد أدلة إحصائية على أن المخاطر السياسية ومخاطر السمعة ومخاطر الاحتيال هي ضمن المخاطر التي تتعرض لها المصارف التجارية بدولة الأردن نتيجة لفتح الاعتمادات المستندية، وأن النشرة استطاعت تخفيض تلك المخاطر.

وتناولت دراسة العجمي (2015)، الضوابط النظامية لاستخدام الوسائل الرقابية في المنافذ الجمركية السعودية، ومراحل تطورها ومدى استخدامها في المنافذ الجمركية، وخلصت الدراسة إلى أن استخدام الأجهزة الحديثة يزيد من كفاءة العمل داخل المنافذ الجمركية مع إمكانية استخدام الوسائل الرقابية الحديثة كدليل إثبات أمام القضاء.

كما تناولت دراسة الهاجري (2015)، دور الوسائل الرقابية التقنية في الحد من التهريب الجمركي من وجه نظر العاملين بالمنافذ الجمركية بمدينتي الدمام والخبر، ومدى إسهام الوسائل الرقابية التقنية في الحد من التهريب الجمركي وما هي المعوقات التي تحد من استخدام تلك الوسائل، وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أنه يوجد ضعف في الحوافز المادية والمعنوية للموظفين كذلك عدم قدرة العاملين على قراءة مخرجات الوسائل الرقابية التقنية، مع عدم وجود دورات تدريبية مكثفة على استخدام الوسائل الرقابية التقنية مع استخدام المهربين لأساليب غير تقليدية ومبتكرة في التهريب الجمركي.

الإطار النظري للدراسة:

مفهوم الاعتمادات المستندية

تقوم المصارف في جميع دول العالم بدور أساسي في تمويل عمليات التجارة الدولية، ذلك عن طريق تقديم الائتمان اللازم سواء للمصدر أو المستورد،

فالمصدر يتردد في شحن البضاعة قبل أن يطمئن إلى استلام ثمنها و المستورد يتردد في دفع الثمن قبل أن يستلم البضاعة ويتأكد من أنها مطابقة لشروط والموصفات المتفق على ها في عقد البيع، ومن هنا تظهر فائدة تدخل المصرف لدفع هذا الشك الذي ينتاب الطرفين فيقوم بالتوفيق بين مصلحتيهما ويضفي على علاقتهما الطمأنينة الكافية لا يرام الصفقة الدولية وعلى هذا الأساس يعرف الاعتماد المستندي على أنه (تقنية مصرفية تتخذ شكل وثيقة يرسلها المصرف بناء على طلب من زبونه، إلى مصرف آخر في الخارج ويأتي هذا بعد عقد البيع المبرم بين المستورد والمصدر، الهدف منه تسديد قيمة الصفقة المبرمة بين الطرفين لصالح المصدر)⁽⁴⁾.

كما عُرف على أنه (كتاب تعهد صادر عن المصرف فاتح الاعتماد إلى المصرف المراسل بمبلغ الاعتماد، بناء على طلب أحد العملاء المستوردين لصالح المستفيد (المصدر)، يتعهد فيه المصرف بدفع مبلغ معين أو قبول سحبات بقيمة محددة وخلال مدة محددة، وذلك مقابل تقديم المستندات المطابقة تماماً بشروط الاعتماد وتنفيذه)⁽⁵⁾.

أيضاً عُرف الاعتماد من الناحية الاصطلاحية على أنه (تلك العملية التي يقوم بها المصرف بناء على طلب عميله أياً كانت طريقة تنفيذه للعملية، سواء بقبول كمبيالة أو الوفاء لصالح متعامل الأمر بفتح الاعتماد، وهو مضمون بحيازة المستندات الممثلة للبضاعة في الطريق أو المعدة للإرسال، وبعبارة أخرى فهو اعتماد ناشئ عن وساطة مصرفية (مصرفين) لمتعاملين اثنين، الأول المصرف المراسل الذي يتعهد بالدفع، والثاني المصرف المصدر الذي يُحصل قيمة الصفقة التجارية وذلك في بلدين مختلفين).

أما من الناحية التقنية فالاعتماد المستندي يعني (الدفع مقابل المستندات، وهي الوسيلة الأكثر شيوعاً واستعمالاً في مجال التجارة الخارجية، فهو عملية قرض من نوع الالتزام بالإمضاء بناء على طلب المستورد الذي طلب فتح الاعتماد من أحد المصارف في الداخل لصالح المصدر، بعد أن يكون الطرفان قد اتفقا على شروط العقد بكل تفاصيله، مع تحديد نوع الاعتماد الذي تم فتحه، وبموجب هذا الالتزام يقوم المصرف بدفع مبلغ معين للمصدر مقابل حيازة الوثائق المتعلقة بالبضائع والسلع محل العقد)⁽⁶⁾.

ولمزيد من الإيضاح يستوجب التعرف على الأطراف المكونة للاعتماد المستندي، حتى يتسنى للجميع إدراك ومعرفة كل ما يتعلق بالاعتماد المستندي وهي كما يلي:

الأطراف المكونة للاعتماد المستندي

هناك أربع أطراف تشترك في عملية الاعتماد المستندي، وفيما يلي تعريف بكل طرف من أطراف العملية:

أ – **المشتري:** هو الذي يطلب فتح الاعتماد، ويكون الاعتماد في شكل عقد بينه وبين المصرف فاتح الاعتماد، ويشمل جميع النقاط التي يطلبها المستورد من المصدر.

4- بونحاس ، عادل ،"دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية"، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014، ص3.

5- كراجة، عبد الحليم، محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2000، ص145.

6- عتاب، عبد الله، أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندي، رسالة ماجستير في علوم المصارف والتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014، ص17.

ب - المصرف فاتح الاعتماد: هو المصرف الذي يقدم إليه المشتري طلب فتح الاعتماد، حيث يقوم بدراسة الطلب، وفي حالة الموافقة على ه وموافقة المشتري على شروط المصرف، يقوم بفتح الاعتماد ويرسله إما إلى المستفيد مباشرة في حالة الاعتماد البسيط، أو إلى أحد مراسليه في بلد البائع في حالة مشاركة مصرف ثاني في عملية الاعتماد المستندي.

ج - المستفيد: هو المصدر الذي يقوم بتنفيذ شروط الاعتماد في مدة صلاحيته، وفي حالة ما إذا كان إبلاغه بالاعتماد معززا من المصرف المراسل في بلده، فإن كتاب التبليغ يكون بمثابة عقد جديد بينه وبين المصرف المراسل، وبموجب هذا العقد يتسلم المستفيد ثمن البضاعة إذا قدم المستندات وفقا لشروط الاعتماد.

د - المصرف المراسل: هو المصرف الذي يقوم بإبلاغ المستفيد بنص خطاب الاعتماد الوارد إليه من المصرف المصدر للاعتماد في الحالات التي يتدخل فيها أكثر من مصرف في تنفيذ عملية الاعتماد المستندي كما هو الغالب، وقد يضيف هذا المصرف المراسل تعزيزه إلى الاعتماد، فيصبح ملتزما بالالتزام الذي التزم به المصرف المصدر، وهنا يسمى بالمصرف المعزز⁽⁷⁾.

أنظمة الرقابة التشغيلية بالمصارف:

يواجه القطاع المصرفي عدة مخاطر نتيجة توسيع أنشطته التي ترتبط ارتباطا وثيقاً بالمخاطر، الأمر الذي يستوجب وضع خطط وإجراءات رقابة فعالة لمواجهة تلك المخاطر التي تهدد القطاع المصرفي ومحاولة تخفيضها قدر الإمكان، حتى لا يمتد أثرها إلى باقي قطاعات الدولة، حيث جاء اتفاق لجنة بازل للرقابة المصرفية²، ليؤكد على ضرورة تطوير أساليب لإدارة المخاطر خاصتها تلك المخاطر المتعلقة بالعمليات التشغيلية، والتي ترتبط بـ (العمليات الداخلية للمصارف، والعنصر البشري القائم على تلك الأعمال)، فأنظمة الرقابة التشغيلية تهدف إلى فحص وتقييم سير العمليات الداخلية للمصرف بالإضافة إلى إجراء تقييم للعنصر البشري ومدى كفاءته في تطبيق النظم والإجراءات المتعلقة بالعمليات الداخلية للمصارف لكي يتم تلافي أو تقليل المخاطر التشغيلية.

وفيما يلي سيتم التعرف على أهم وأبرز نوع من أنواع المخاطر المصرفية.

المخاطر التشغيلية بالمصارف:

هناك عدة تعريفات للمخاطر التشغيلية حيث تم تعريفها على أنها أية مخاطر غير مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، وهذا التعريف لم يحدد أنواع المخاطر التشغيلية التي تواجهها المصارف حالياً ولم تزود المصارف بقواعد أساسية لقياس المخاطر.

ولكن أفضل تعريف هو الصادر عن لجنة بازل للرقابة المصرفية ضمن اتفاق بازل II الذي عرفها على أنها "مخاطر تحمل خسائر تنتج عن عدم نجاعة أو فشل العمليات الداخلية، والعنصر البشري، والأنظمة والأحداث الخارجية، ويشمل هذا التعريف المخاطر القانونية ولكنه يستثني المخاطر الاستراتيجية ومخاطر السمعة والمخاطر التنظيمية". ولا يعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة الخسائر الناشئة عن المخاطر التشغيلية خياراً في إطار بازل II بل هو جزء جوهري فيه⁽⁸⁾.

حيث يعتبر هذا التعريف أكثر وضوحاً وأعمد على التعريف السببي للمخاطر التشغيلية، كما أنه حدد أنواعها والمتطلبات الرأسمالية اللازمة لمقابلتها.

⁷ - عطاب، عبد الله، مرجع سابق، ص 18.

⁸ - عبد الكريم، نصر، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007، ص 14.

وتجدر الإشارة أيضاً إلى أنه يوجد فرق مهم ما بين مخاطر العمليات والمخاطر التشغيلية، حيث أن مخاطر العمليات تتعلق بالنشاطات التي تقوم بها إدارة العمليات في المصارف كون إدارة العمليات هي المسؤولة عن الإجراءات وعمل التسويات وتأكيدها، في حين أن المخاطر التشغيلية مفهومها أشمل وأعم حيث أنه ليس فقط دمج الأنشطة الرقابية للإدارات المختلفة بل أيضاً احتمالية تعرض المؤسسة لحدوث أية مخاطر أخرى.

أنواع المخاطر التشغيلية:

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية تعبير له عدة معانٍ في الصناعة المصرفية، لذلك يتوجب على المصارف أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة،

وفيما يلي أنواع المخاطر التشغيلية وتفسير لكل نوع منها حسب ما أوردتها ورقة الممارسات السليمة والمعدة من قبل لجنة بازل وهي كما يلي⁽⁹⁾:

أ. تنفيذ وإدارة العمليات

هي الخسائر الناتجة عن المعالجة الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات المصرف اليومية، والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي، والإخفاق في تنفيذ المعاملات وإدارة العمليات، ومثال ذلك: الأخطاء في إدخال البيانات، الدخول إلى البيانات لغير المصرح لهم بذلك، الخلافات التجارية، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء.

ب. العنصر البشري

هي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون أو تتعلق بالموظفين (بقصد أو بدون قصد)، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو إساءة استعمال الممتلكات أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية أو سياسة الشركة من قبل المسؤولين أو الموظفين، وكذلك الخسائر الناشئة عن العلاقة مع العملاء، والمساهمين، والجهات الرقابية وأي طرف ثالث، ومن أمثلتها: عمليات الاحتيال الداخلي من قبل موظفين، (كالاختلاس المالي، والتعمد في إعداد تقارير خاطئة عن أوضاع المصرف، التجارة الداخلية لحسابات الموظفين الخاصة، إساءة استخدام بيانات العملاء السرية، التواطؤ في السرقة، السطو المسلح، الابتزاز، الرشاوى، والتهرب الضريبي المتعمد) وعمليات التداول دون تخويل وإنجاز حركات غير مصرح بها، والمعالجات الخاطئة، والغرامات والعقوبات بسبب أخطاء الموظفين.

ت. الأنظمة الآلية والاتصالات

الخسائر الناشئة عن تعطل العمل أو فشل الأنظمة بسبب البنية التحتية، تكنولوجيا المعلومات، أو عدم توفر الأنظمة، وأي عطل أو خلل في الأنظمة، وتشمل: انهيار أنظمة الكمبيوتر، الأعطال في أنظمة الاتصالات، أخطاء البرمجة، فيروسات الحاسب، الفائدة المفقودة بسبب العطل.

⁹ - عبد الكريم، نصر، مرجع سابق، ص 15.

ث. الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية

الخسائر الناشئة عن أعمال طرف ثالث، بما يشمل الاحتيال الخارجي وأي أضرار تصيب الممتلكات والأصول، وخسائر نتيجة تغيير في القوانين بما يؤثر على قدرة المصرف في مواصلة العمل. وتشمل: الاحتيال الخارجي (كالسرقة والسطو المسلح، تزييف العملات والتزوير، والقرصنة التي تؤدي إلى تدمير الحواسيب، سرقة البيانات، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان، الاحتيال عبر شبكات الكمبيوتر والإرهاب والابتزاز) والكوارث الطبيعية (الهزات الأرضية، والحرائق، والفيضانات... إلخ).

من خلال ما سبق يتضح لنا أهمية ودور أنظمة الرقابة التشغيلية في حماية المصارف من مخاطر تشغيل العمليات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، وفيما يلي استعراض لمفهوم أنظمة الرقابة والتفتيش بالجمارك ودورها في تقليل عمليات التهريب الجمركي عند التزامها بضوابط وإجراءات التفتيش على البضائع حسب اللوائح والقوانين المعمول بها في ليبيا.

أنظمة الرقابة والتفتيش الجمركية

يعتمد عمل إدارة الجمارك بشكل أساسي على الكشف والتفتيش عن كل ما يمر عبر المنافذ الجمركية وإصدار القرارات الجمركية وإجراء عمليات الإفراج على البضائع والتأكد من مطابقتها للمواصفات الواردة بالفواتير وقوائم الشحن وغيرها من المستندات الجمركية، ومن أجل تطبيق هذه المهام الرقابية يتوجب على إدارة الجمارك الاستعانة بأشخاص مدربين وعلى كفاءة عالية ولديهم من الخبرة ما يؤهلهم لهذا العمل، كإجراء عمليات الفحص الظاهري والتفتيش واستخدام الأجهزة التقنية الحديثة للتفتيش على البضائع، حيث تمثل هذه الإجراءات أهمية بالغة من الناحية العملية، فعملية التفتيش والكشف على البضائع هي من أهم الإجراءات خطورة إذا لم تتم بضوابط تحكمها وتنظمها.

ومن هنا جاءت الحاجة لمعرفة مدى التزام إدارة الجمارك بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع حسب ما ورد في قانون رقم (10) لعام 2010، حيث تضمنت فقراته على كل ما يتعلق بضوابط وإجراءات التفتيش على البضائع المصدرة والمستوردة.

مفهوم المعاينة والتفتيش

هي الإجراءات الجمركية المتعلقة بالكشف على البضائع جزئياً أو كلياً، وتفحص عناصرها وأصنافها وأعدادها بالمشاهدة أو الفحص الفني أو التحليل المخبري أو بأي طريقة أخرى تقتضيها مصلحة العمل من قبل موظفي الجمارك المكلفين بذلك⁽¹⁰⁾. وبما أن نظام الرقابة والتفتيش على البضائع يعتمد على عنصرين أساسيين هما العنصر البشري والوسائل التقنية الحديثة في مجال الكشف والفحص على البضائع، بالتالي يجب على إدارة الجمارك إدراك مدى أهمية اختيار العناصر البشرية ذات المهارة والكفاءة العالية والمؤهلة للقيام بأعمال الرقابة والتفتيش على البضائع، كما يتوجب على إخصاء العاملين في مجال التفتيش الجمركي لبرامج تدريبية كافية وبشكل دوري في كل المجالات المتعلقة بطبيعة عملهم، وتدريبهم على كيفية استخدام التقنيات الحديثة للتفتيش وقراءة مخرجاتها،

¹⁰- موقع الهيئة الاتحادية للجمارك، دولة الإمارات العربية المتحدة.

والتركيز أيضاً على أهمية إتقان مفتشي ومخلصي الجمارك للغة الإنجليزية ليتمكنوا من قراءة وفهم العبارات المكتوبة على الطرود والمغلفات وصناديق البضائع المختلفة المستوردة من الخارج ومطابقتها مع ما هو مكتوب بالفواتير المرفقة مع البضائع، وبالتالي فإن كفاءة ومهارة العنصر البشري تؤثر تأثيراً بالغ الأهمية في نظم الرقابة والتفتيش الجمركي.

ولكي يتمكن مفتشي ومخلص الجمارك من القيام بأعمالهم بمهنية وكفاءة عالية يجب على إدارة الجمارك توفير كل الوسائل الرقابية التقنية المساعدة في إتمام عمليات التفتيش، كتوفر أجهزة الحاسب الآلي وكاميرات المراقبة وأجهزة فحص الطرود البريدية وفحص الشاحنات والحاويات الثابتة والمتحركة، ومناظير فحص خزانات الوقود وأجهزة كشف الكثافة وكشف المواد الإشعاعية وتوفير أجهزة الكشف على الحقائق والماسح الضوئي للأجسام وأجهزة الكشف عن النقود المزورة، بجميع المنافذ الجمركية⁽¹¹⁾.

من خلال ما سبق يتضح أن كفاءة أنظمة الرقابة والتفتيش الجمركي لا تعتمد فقط على مهارات مفتشي ومخلصي الجمارك ومدى تطبيقهم لضوابط وإجراءات التفتيش، بل تعتمد أيضاً على مدى توفر الإمكانيات المادية لإدارة الجمارك ومدى توفر الوسائل الرقابية التقنية اللازمة لإتمام عمليات التفتيش والرقابة على البضائع، كذلك مدى توفر الإمكانيات المعلوماتية لدى إدارة الجمارك كتوفير قاعدة بيانات حول أساليب التهريب والمهربين في المنافذ الجمركية وقاعدة بيانات شاملة ودقيقة لكل ما يتعلق بعمليات الاستيراد والتصدير، والتعاون مع الجهات الحكومية الأخرى مثل مصلحة الضرائب والهيئة العامة للتوثيق والمعلومات والمصارف المانحة للاعتمادات المستندية بحركة الإقرارات الجمركية إلكترونياً لتلافي عمليات الغش والتزوير في الإقرارات الجمركية.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على منهج الإحصاء الوصفي الاستنتاجي، من خلال تصميم صحيفتي استبيان أحدهما استهدفت المدراء ورؤساء الأقسام والموظفين التي تتعلق أعمالهم بشكل مباشر بعمليات فتح الاعتمادات المستندية ومتابعتها، والأخرى استهدفت العاملين بإدارة الجمارك لغرض معرفة مدى التزامهم بالضوابط والإجراءات الرقابية الواجب اتباعها عند إجراء عمليات التفتيش على البضائع، والمستندات الواجب توافرها من أجل إجراء عملية الإفراج على تلك البضائع.

الدراسة الميدانية

تناولت الباحثة في هذا الجزء الإجراءات العملية التي تمت من أجل الوصول إلى نتائج الدراسة، حيث تضمنت حدود الدراسة، وطريقة البحث المستخدمة لتجميع وتحليل البيانات، مجتمع وعينة الدراسة، نتائج الدراسة وأخيراً اختبار فرضيات الدراسة.

حدود الدراسة:

حدود موضوعية: اقتصرَت هذه الدراسة على معرفة مدى كفاءة أنظمة الرقابة التشغيلية لدى المصارف التجارية بمدينة بنغازي، أي أنها ركزت على مخاطر تشغيل العمليات المتعلقة بالاعتمادات المستندية، ولم تقم بدراسة كفاءة أنظمة الرقابة على باقي المخاطر التي تحيط بالمصارف، كما تضمنت قياس مدى كفاءة أنظمة الرقابة والتفتيش بإدارة الجمارك بنغازي.

¹¹ - الهاجري، سعيد، دور الوسائل التقنية في الحد من التهريب الجمركي بالمنافذ الجمركية بمدينة الدمام وخبر، رسالة ماجستير منشورة، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربية، السعودية، 2015، ص 16.

حدود مكانية وزمنية: طُبقت هذه الدراسة على المصارف التجارية الواقعة بمدينة بنغازي وعددها (9) مصارف تجارية (عامة وخاصة)، كما أنها طبقت أيضاً على إدارة جمارك الميناء والمطار بمدينة بنغازي، لغرض استقصاء آراءهم حيال مدى تطبيق العاملين بالمصارف التجارية للضوابط والإجراءات والشروط المنظمة لعملية فتح الاعتمادات المستندية، كذلك استقصاء آراء مفتشي الجمارك حول مدى تطبيقهم لإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع حسب ما ورد في دليل الإجراءات الجمركية الليبي ومدى توفر الإمكانيات المادية والمعلوماتية لدى إدارة الجمارك لاكتشاف عمليات التهريب والتزوير داخل المنافذ الجمركية، حيث تم تجميع البيانات خلال شهر أغسطس لعام 2017.

مصادر جمع البيانات:

تم جمع البيانات من المصادر الأولية المتمثلة في استمارتي الاستبيان التي وزعت على عيني الدراسة، حيث تم تقييم صحف الاستبيان عن طريق ثلاث مُحكمين من أعضاء هيئة التدريس بجامعة بنغازي واقتراح ما يروونه مناسباً، وتم الأخذ بكافة الملاحظات لإجراء التعديلات اللازمة على فقرات صحتي الاستبيان لتصبح أكثر وضوحاً وصدقاً في قياسها، وقد تم تصميم صحف الاستبيان كالتالي:

أ- الاستبيان الأول المخصص للمصارف التجارية الليبية

تم تصميم هذا الاستبيان بحيث يحقق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث أجزاء رئيسية تناول الجزء الأول مجموعة من الأسئلة عن مدى التزام المصارف التجارية بالضوابط العامة لفتح الاعتمادات المستندية، أما الجزء الثاني خصص لمعرفة مدى التزام المصارف التجارية بشروط فتح الاعتمادات المستندية، والجزء الثالث والأخير خصص لمعرفة مدى التزام المصارف التجارية بالإجراءات الصحيحة لفتح الاعتمادات المستندية.

كما أُعدت فقرات الاستبيان باستخدام مقياس ليكرت الخماسي، وتم تحويل الإجابات (درجة الموافقة) إلى قيم كمية (الوزن المرجح) لكي تقابل كل درجة من درجات الموافقة أو عدم الموافقة، وذلك وفقاً للتدرج التالي كما هو موضح بالجدول رقم (1).

جدول رقم (1): مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق على الإطلاق
الوزن المرجح	5	4	3	2	1

واعتماداً على هذا المقياس فقد تم التعرف على أنظمة الرقابة التشغيلية لدى المصارف التجارية فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية من خلال إجابات المستقصي منهم ومن خلال وجه نظرهم حول مدى التزام تلك المصارف بالضوابط والشروط والإجراءات المنظمة لفتح الاعتمادات المستندية.

كما يوضح جدول رقم (2) الأجزاء الرئيسية لصحيفة الاستبيان، وتوزيع الفقرات التي تقيسها، والتي تم وضعها وفقاً لمنشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لعام 2016، لضمان شمول الاستبيان على كافة الضوابط والشروط والإجراءات المنظمة لفتح الاعتمادات المستندية.

جدول رقم (2): الأجزاء الرئيسية لصحيفة الاستبيان المخصصة للمصارف التجارية الليبية

م	البيان	الفقرات المتعلقة بكل جزء
1	الجزء الأول/ مدى التزام المصارف بالضوابط العامة لفتح الاعتمادات المستندية	6 فقرات
2	الجزء الثاني / مدى التزام المصارف بشروط فتح الاعتمادات المستندية	10 فقرات
3	الجزء الثالث / مدى التزام المصارف بالإجراءات الصحيحة لفتح الاعتمادات المستندية	41 فقرة

أ. الاستبيان الثاني المخصص لإدارة الجمارك الليبية

تم تصميم هذا الاستبيان وفقاً لما نصت على ه فقرات قانون رقم (10) لسنة 2010 بحيث تتحقق أهداف هذه الدراسة، فقد تم تقسيمه إلى ثلاث أجزاء رئيسية خصص الجزء الأول لمعرفة مدى توفر المهارات العلمية والعملية للمفتشين الجمركيين أما الجزء الثاني فتضمن فقرات عن مدى توفر الإمكانات المادية والمعلوماتية بإدارة الجمارك، والجزء الثالث تناول فقرات عن مدى التزام إدارة الجمارك ومفتشيها بضوابط وإجراءات التفتيش للاستيراد من الخارج كما تم تقسم هذا الجزء إلى ثلاث أجزاء فرعية أخرى تناول الأول منها فقرات عن قوائم الشحن والثاني تضمن فقرات عن إجراءات معاينة البضائع والإفراج عنها أما الجزء الأخير فتضمن فقرات تتعلق بالإجراءات الجمركية للبضائع المستوردة من الخارج.

يوضح جدول رقم (3) الأجزاء الرئيسية لصحيفة الاستبيان، وتوزيع الفقرات التي تقيسها، والتي تم وضعها وفقاً لقانون رقم (10) لسنة 2010، لضمان شمول الاستبيان على كافة ضوابط والشروط وإجراءات التفتيش على البضائع المستوردة من الخارج.

جدول رقم (3): الأجزاء الرئيسية لصحيفة الاستبيان المخصصة لإدارة الجمارك الليبية

م	البيان	عدد فقرات كل جزء
1	الجزء الأول/ مدى توفر المهارات العلمية والعملية للمفتشين الجمركيين	5 فقرات
2	الجزء الثاني / مدى توفر الإمكانات المادية والمعلوماتية بإدارة الجمارك الليبية	9 فقرات

3	الجزء الثالث / مدى التزام إدارة الجمارك ومفتشيها بضوابط وإجراءات الاستيراد من الخارج. مقسم إلى ثلاث أجزاء فرعية هي: أ- الجزء الفرعي الأول/ تضمن فقرات عن قوائم الشحن. ب- الجزء الفرعي الثاني/ تضمن فقرات تتعلق بإجراءات معاينة البضائع والإفراج عنها. ت- الجزء الفرعي الثالث/ تضمن فقرات تتعلق بالإجراءات الجمركية للبضائع المستوردة من الخارج.	5 فقرات 7 فقرات 11 فقرة
---	--	-------------------------------

مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية بمدينة بنغازي البالغ عددها (9) مصارف هذا ما يتعلق بالاستبيان الأول، أما الاستبيان الثاني فيتكون مجتمع الدراسة من إدارة الجمارك بفرعها – الميناء والمطار - الواقعة بمدينة بنغازي.

فيما يتعلق بعينة الدراسة، فقد تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة لاختيار أفراد العينة، حيث تم توزيع عدد (71) استمارة استبيان على العاملين بالمصارف و المتعلقة أعمالهم بعملية فتح الاعتمادات المستندية وتنفيذها، في المقابل يتمثل مجتمع الدراسة الأول (المصارف) من (97) موظفاً بينهم مدراء ورؤساء أقسام على مستوى جميع المصارف التجارية بمدينة بنغازي، لذا فإن نسبة تمثيل العينة للمجتمع حوالي 73%، وقد تم استرجاع عدد من الاستمارات الموزعة بلغ (59) استمارة قابلة للتحليل، وبهذا تكون نسبة استجابة موظفي المصارف 83%.

أما إدارة الجمارك فقد تم توزيع عدد (20) استمارة استبيان على مفتشي الجمارك بفرعها – الميناء والمطار - وفي المقابل تمثل مجتمع الدراسة من (28) مفتشاً جمركياً، لذا فإن نسبة تمثيل العينة للمجتمع الثاني 71%، وقد تم استرجاع عدد (14) استمارة قابلة للتحليل وبالتالي تكون نسبة الاستجابة 70%. والجدول التالي يوضح توزيع مفردات عينة الدراسة على حسب الخصائص الديموغرافية – النوع والعمر والتخصص والمؤهلات العلمية وعدد سنوات الخبرة والوظيفة بالنسبة للمصارف.

جدول رقم (4): الصفات الديموغرافية لأفراد عينة المصارف

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة
النوع	ذكور	53	89.8
	إناث	6	10.2
	المجموع	59	100.0
العمر	41 سنة فأقل	41 فأقل	49.2
	42 سنة فأكثر	42 فأكثر	50.8
	المجموع	59	100.0

27.1	16	اقتصاد وإدارة وتمويل مصارف	التخصص
54.2	32	محاسبة	
18.6	11	اخرى	
100.0	59	المجموع	
23.7	14	ما دون الجامعي	المؤهل العلمي
76.3	45	جامعي فما فوق	
100.0	59	المجموع	
37.3	22	10 سنوات فأقل	عدد سنوات الخدمة
62.7	37	أكثر من 10 سنوات	
100.0	59	المجموع	
23.7	14	مدير ومساعد مدير ومستشار	الوظيفة
76.3	45	مراجع وموظف ورئيس قسم	
100.0	59	المجموع	

يتضح من الجدول (4)، أن أكثر الموظفين بالمصارف هم من الذكور إذ مثلوا ما نسبته 90% والباقي هن من النساء بنسبة 10%، كما أن الفئات العمرية الأقل من 41 عام مثلت نسبة 49% والباقي فوق عام 41 مثلوا نسبة 51%،

أما فيما يتعلق بالتخصص فكان أغلبهم متخصصين في مجال المحاسبة حيث بلغت نسبتهم 54% والمتخصصين في مجال التمويل وإدارة المصارف بلغت نسبتهم 3% والباقي متخصصين في مجالات أخرى بنسبة 43%.

كذلك أوضح الجدول (4) أن أغلب مفردات العينة لديهم مؤهلات علمية –جامعي فما فوق- بنسبة 76% والذين يحملون مؤهلات ما دون المؤهل الجامعي مثلت نسبتهم 24%، أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فكانت أغلب العينة لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات ونسبتهم 63% والباقي لديهم خبرة أقل من 10 سنوات ونسبتهم 37%، كذلك الشريحة الأكبر من عينة الدراسة هم من شاغري وظيفة – مراجع داخلي و رئيس قسم وموظف- بقسم الاعتمادات المستندية وإدارة سوييف بنسبة 76% والباقي مثلوا نسبة 24% من شريحة المدراء ومساعدي الإدارات ومستشارين، هذا كل ما يتعلق بالبيانات الديموغرافية لعينة المصارف والجدول التالي يوضح البيانات الديموغرافية لإدارة الجمارك الليبية.

جدول رقم (5): الصفات الديموغرافية لأفراد عينة الجمارك

المتغير	الصفة	التكرار	النسبة
النوع	ذكور	14	100.0
	إناث	-	-
	المجموع	14	100.0
العمر	41 سنة فأقل	10	71.4
	42 سنة فأكثر	4	28.8
	المجموع	14	100.0
التخصص	محاسبة	3	21.4
	أخرى	11	78.6
	المجموع	14	100.0
المؤهل العلمي	ما دون الجامعي	8	57.1
	جامعي فما فوق	6	42.9
	المجموع	14	100.0
عدد سنوات الخدمة	10 سنوات فأقل	5	35.7
	أكثر من 10 سنوات	9	64.3
	المجموع	14	100.0
الوظيفة	مفتش جمركي	7	50.0
	رئيس قسم	2	14.3
	موظف	2	14.3
	حرس جمارك	3	21.4
	المجموع	14	100.0
المهنة	إدارة جمرك المطار	5	35.7
	إدارة جمرك الميناء	9	64.3
	المجموع	14	100.0

يتضح من الجدول (5)، أن جميع مفردات عينة الجمارك هم من الذكور، وأن الفئة الأكثر منهم أعمارهم تقل عن 41 عاماً حيث مثلوا نسبة 71% والباقي أعمارهم أكبر من 41 عاماً ونسبتهم 29%، كما أن أغلبهم مؤهلاتهم العلمية كانت ما دون الجامعي – دبلوم متوسط فأقل- حيث مثلوا نسبة 57% وما نسبته 43% كانت مؤهلاتهم العلمية فوق الجامعي وب تخصصات مختلفة مثلت نسبة 79% ومتخصصين في مجال المحاسبة مثلت نسبته 21%،

أما فيما يتعلق بعدد سنوات الخبرة فمثلت نسبة 64% من مفردات العينة لديهم خبرة في مجال الرقابة والتفتيش الجمركي أكثر من 10 سنوات ونسبة 36% خبرتهم تقل عن 10 سنوات، كما تدرجت نسبة شاغري وظائف إدارة الجمارك إلى 50% هم من المفتشين بإدارة الجمارك ونسبة 14% منهم رؤساء أقسام التفتيش وما نسبته 14% أيضاً هم من الموظفين بإدارة الجمارك، أما حرس الجمارك فقد مثلوا نسبة 22%، كذلك من خلال الجدول السابق اتضح أن مفردات عينة الدراسة أكثرهم من العاملون بإدارة جمارك الميناء بنسبة 64% والباقي مثلوا نسبة 36% هم من العاملون بإدارة جمارك المطار.

من الجداول السابقة رقم (4)-(5)، يتضح لنا أن مفردات عينة المصارف ممن تتعلق أعمالهم بالاعتمادات المستندية أكثرهم من حملة المؤهلات الجامعية فما فوق، كما أن الفئة الأكبر منهم متخصصين في مجال المحاسبة ولديهم خبرة عملية أكثر من 10 سنوات في مجال الأعمال المصرفية، وهو ما يتوافق تقريباً مع معايير التوظيف المصرفي الواردة في موقع مصرف ليبيا المركزي⁽¹²⁾، أما مفردات عينة إدارة الجمارك أغلبهم حاصلين على مستويات متدنية من التعلّم ويشغلون وظائف حيوية هامة كوظيفة مفتش ومخلص جمركي، مما ينبئ بوجود خلل في سياسة التوظيف لدى إدارة الجمارك، وعدم مراعاتها للشروط الواجب توافرها في وظيفة المفتش والمخلص الجمركي، وهي أن يكون حاصلاً على مؤهل جامعي أو ما يعادله وملماً باللغة الإنجليزية حتي يتمكن من قراءة وفهم مخرجات أجهزة التفتيش الإلكتروني ويتقن استخدام أساليب التقنية الحديثة عند إجراء عمليات التفتيش على البضائع.

التحليل الإحصائي:

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات التي جُمعت، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة باستخدام الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، ومن هذه الأساليب الإحصاء الوصفي الاستدلالي، كما تم إجراء اختبار الاعتدال Test of normality، لبيان ما إذا كانت البيانات تأخذ التوزيع الطبيعي، وبعد إجراء الاختبار تبين أن البيانات موزعة توزيعاً طبيعياً، وعلى ه فإنه يمكن اختبار الفرضيات على الصورة المعلمية البارومترية.

إجراءات معالجة استمارة الاستبيان

تم خلال هذه الدراسة اعتماد نموذجاً إحصائياً لتحليل الإجابات على فقرات استمارتي الاستبيان الخاصة بكل من المصارف وإدارة الجمارك، وهو مقياس إحصائي لتحليل متوسطات الإجابات، وهذا المقياس يعتمد على تحديد مدى مقياس ليكرت الخماسي (الحدود الدنيا والعلى الحقيقية)، وذلك عن طريق حساب المدى بطرح أكبر قيمة للمقياس من أقل قيمة (5-4=1) ومن ثم تقسيم المدى على أكبر قيمة في المقياس (4=5÷0.80) ثم نضيف هذه القيمة إلى أقل قيمة للمقياس للحصول على مدى مستوى المؤشر، على ه فإن قيم الأوزان هي كما يلي:

¹² - موقع مصرف ليبيا المركزي، <https://cbl.gov.ly>

جدول رقم (6): مستوى مؤشر تطبيق المصارف وإدارة الجمارك للإجراءات والشروط حسب ما ورد في كل فرضية

مدى مستوى المؤشر	مستوى مؤشر تطبيق المصارف وإدارة الجمارك للإجراءات والشروط حسب ما ورد في كل فرضية
من 1 إلى أقل من 1.80	منخفض جداً
من 1.80 إلى أقل من 2.60	منخفض
من 2.60 إلى أقل من 3.40	متوسط
من 3.40 إلى أقل من 4.20	عالي
من 4.20 إلى أقل من 5	عالي جداً

ومن الجدول (6)، أعلاه سيتم تحديد ما إذا كانت البيانات المتحصل على ها من الدراسة والمتمثلة في المتوسط الحسابي لمحاور الدراسة، تقع في أي مستوى من المستويات الخمس المذكورة (منخفض جداً/ منخفض/ متوسط/ عالي / عالي جداً)، وبناء على ه يتم تحليل النتائج ومن ثم اختيار كل فرضية رئيسية على حدة.

تحليل النتائج واختبار الفرضية الرئيسية الأولى:

تم صياغة الفرضية الرئيسية الأولى لهذه الدراسة بعبارة "تطبق المصارف التجارية الليبية الإجراءات والشروط الصحيحة المنظمة لعملية فتح الاعتمادات المستندية" ولاختبار هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية فقد تم استخدام اختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test، على اعتبار أن القيمة الاختبارية للمقياس ليكرات (3) والذي يمثل نقطة القطع، وفي سياق آخر فقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية الأولى إلى فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: تلتزم المصارف الليبية بالضوابط العامة لفتح الاعتمادات المستندية.

الفرضية الفرعية الثانية: تلتزم المصارف الليبية بشروط فتح الاعتمادات المستندية.

الفرضية الفرعية الثالثة: تلتزم المصارف الليبية بالإجراءات الصحيحة لفتح الاعتمادات المستندية.

جدول رقم (7): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

متوسط المقياس=3						
المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
مدى التزام المصارف الليبية بالضوابط العامة لفتح الاعتمادات المستندية	2.35	0.68	-7.17	58	0.000	دال
مدى التزام المصارف الليبية بشروط فتح الاعتمادات المستندية	2.12	0.55	-12.11	58	0.000	دال

متوسط المقياس=3						
المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	قيمة الدلالة	القرار الإحصائي
مدى التزام المصارف الليبية بالإجراءات الصحيحة لفتح الاعتمادات المستندية	2.11	0.38	17.50	58	0.000	دال

من الجدول (7)، يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة – الضوابط العامة لفتح الاعتمادات المستندية وشروط فتح الاعتمادات والإجراءات الصحيحة لفتح الاعتمادات المستندية كانت- 2.35 و 2.12 و 2.11 و بانحرافات معيارية 0.68 و 0.55 و 0.38 على التوالي، على ه فإن جميع محاور الدراسة تقع ضمن مستوى منخفض حسب التصنيف بجدول (6)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية للمحاور الثلاثة أقل من مستوى معنوية 5%، وبالتالي ترفض الفرضيات الصفرية الفرعية وتقبل الفرضيات البديلة.

وبناء على المتوسط العام لمدى تطبيق المصارف التجارية الليبية لإجراءات و الشروط المنظمة لعملية فتح الاعتمادات المستندية فقد بلغ (2.19) وهو يقع في مدى مستوى المؤشر (1.80-2.60) المحدد مسبقاً في جدول (6)، وقيمة دلالاته أقل من مستوى المعنوية 5%، ما يعني أن تطبيق المصارف التجارية للإجراءات والشروط المنظمة للاعتمادات المستندية للإيفاء بمتطلبات منشورات مصرف ليبيا المركزي موجودة في مستوى منخفض حسب وجه نظر العاملين بالمصارف، وعلى ترفض الفرضية الرئيسية الأولى " تطبق المصارف التجارية الليبية الإجراءات والشروط الصحيحة المنظمة لعملية فتح الاعتمادات المستندية ".

تحليل النتائج واختبار الفرضيات الرئيسية الثانية

تم صياغة الفرضية الرئيسية الثانية لهذه الدراسة بعبارة " تلتزم إدارة الجمارك الليبية بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع المستوردة " واختبار هذه الفرضية وفرضياتها الفرعية فقد تم اللجوء إلى اختبار (t) لعينة واحدة One sample t-test، على اعتبار أن القيمة الاختبارية للمقياس ليكارت (3) والذي يمثل نقطة القطع، وفي سياق آخر فقد تم تقسيم الفرضية الرئيسية الثانية إلى فرضيات فرعية على النحو التالي:

الفرضية الفرعية الأولى: تتوفر المهارات العلمية والعملية للمفتشين الجمركيين.

الفرضية الفرعية الثانية: تتوفر الإمكانيات المادية والمعلوماتية بإدارة الجمارك.

الفرضية الفرعية الثالثة: تلتزم إدارة الجمارك الليبية بتطبيق ضوابط وإجراءات الاستيراد من الخارج في التالي:

- ما يتعلق بقوائم الشحن.

- ما يتعلق بإجراءات معاينة البضائع والإفراج على ها.
- ما يتعلق بالإجراءات الجمركية للبضائع المستوردة من الخارج.

جدول رقم (8): نتائج اختبار (t) لعينة واحدة

الوسط النظري للمقياس=3					
المحاور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	درجة الحرية	القيمة المعنوية
مدى توفر المهارات العلمية والعملية للمفتشين الجمركيين	2.40	0.94	2.368-	13	0.034
مدى توفر الإمكانيات المادية والمعلوماتية بإدارة الجمارك	2.56	0.77	2.110-	13	0.045
مدى التزام الجمارك بضوابط وإجراءات الاستيراد من الخارج	1.83	0.51	8.494-	13	0.000

من الجدول (8)، يتضح لنا أن المتوسطات الحسابية لمحاور الدراسة – توفر المهارات العلمية والعملية للمفتشين وتوفر الإمكانيات المادية والمعلوماتية بإدارة الجمارك و التزام الجمارك بضوابط وإجراءات الاستيراد من الخارج- كانت- 2.40 و 2.56 و 1.83 وانحرافات معيارية 0.94 و 0.77 و 0.51 على التوالي، على ه فإن جميع محاور الدراسة تقع ضمن مستوي منخفض حسب التصنيف بجدول (6)، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية للمحاور الثلاثة أقل من مستوي معنوية 5%، وبالتالي ترفض الفرضيات الصفرية الفرعية وتقبل الفرضيات البديلة.

وبناء على المتوسط العام لمدى التزام إدارة الجمارك الليبية بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع المستوردة فقد بلغ (2.26) وهو يقع في مدى مستوى المؤشر (1.80-2.60) المحدد مسبقاً في جدول (6)، وقيمة دلالاته أقل من مستوى المعنوية 5%، ما يعني أن التزام إدارة الجمارك الليبية بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع المستوردة للإيفاء بنص قانون رقم 10 لعام 2010 موجودة في مستوى منخفض حسب وجه نظر العاملين بإدارة الجمارك، وعلى ة ترفض الفرضية الرئيسية الثانية "تلتزم إدارة الجمارك الليبية بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع المستوردة".

الاستنتاجات:

- 1- بشكل عام، تبين وجود تدني في مستوى التزام المصارف التجارية بالإجراءات والشروط الصحيحة المنظمة لعملية فتح الاعتمادات المستندية، مع وجود تدني في مستوى التزام إدارة الجمارك بتطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش والرقابة على البضائع، مما أدى إلى استثناء الفساد وتزايد عمليات الاحتيال وتهريب الأموال من النقد الأجنبي للخارج دون ورود بضائع تعادل قيمة تلك التحويلات.

- 2- نتج عن قصور أنظمة الرقابة التشغيلية بالمصارف فيما يتعلق بالاعتمادات المستندية، تعرض المصارف للمخاطر التشغيلية كعمليات الاحتيال الداخلي من قبل بعض موظفي المصارف سواء بالاختلاس أو قبول الرشاوي لاستبدال الشركات المتحصلة على موافقة من مصرف ليبيا المركزي بأخرى غير حاصلة على موافقة، والتعمد أحيانا بإعداد تقارير خاطئة عن عمليات الاعتمادات المستندية المُنفذة والمراكز المالية للشركات المتقدمة للحصول على الاعتمادات المستندية، كذلك التعرض لمخاطر الاحتيال الخارجي من قبل تلك الشركات بتقديمها لمستندات مزورة تفيد بوصول البضائع المستوردة إلى المنافذ الجمركية وهو ما يتنافى مع الواقع، حيث يرجع السبب في ذلك أيضا وجود قصور بأنظمة الرقابة والتفتيش بالمنافذ الجمركية وتواطؤ بعض مفتشي ومخلصي الجمارك لتسهيل تلك التجاوزات.
- 3- توصلت الدراسة فيما يتعلق بأنظمة الرقابة والتفتيش بالمنافذ الجمركية بمدينة بنغازي، أنها تعاني من ضعف وقصور في تطبيق ضوابط وإجراءات التفتيش على البضائع، بسبب عدم توفر الإمكانيات العلمية والعملية لمفتشي ومخلصي الجمارك الناتج عن ضعف سياسة التوظيف لدى إدارة الجمارك، وعدم التزامها بالمتطلبات الأساسية الواجب توافرها لدى المفتشين لكي يتمكنوا من تلبية احتياجات العمل، وهي حصولهم على مؤهل جامعي أو ما يعادله، مع ضرورة إتقانهم للغة الإنجليزية لكي يتسنى لهم فهم مستندات الشحن الواردة مع البضائع المستوردة من دول أجنبية وقراءة مخرجات الأجهزة التقنية الحديثة التي تسهم بشكل كبير في اكتشاف حالات التزوير والغش بأوزان البضائع وتحد من عمليات التهريب الجمركي.

التوصيات:

أوصت الباحثة فيما يتعلق بالمصارف التجارية الليبية وتعاملاتها بالاعتمادات المستندية كوسيلة للتجارة الدولية ما يلي:

- ضرورة تفعيل أنظمة الرقابة على العمليات التشغيلية المرتبطة بالاعتمادات المستندية.
- اعتماد شهادات التفتيش الصادرة عن شركات التفتيش الدولية بدلا من شركات التفتيش المحلية.
- التركيز على أهمية فصل الاختصاصات وتحديد المسؤوليات في كل إدارة تتعلق أعمالها بالاعتمادات المستندية، كإدارة العمليات - إدارة المخاطر - إدارة الامتثال - إدارة الائتمان - إدارة سوفي والمراجعة الداخلية.
- التركيز على دور وزارة الاقتصاد في تقييم الفائدة المرجوة من فتح الاعتمادات المستندية قبل الموافقة على ها من قبل المصارف.
- ضرورة ربط المعلومات المتعلقة بالشركات المتقدمة لفتح الاعتمادات المستندية بين المصارف التجارية وكلا من إدارة الرقابة على المصارف والنقد ومصرف ليبيا المركزي.

أما التوصيات المتعلقة بإدارة الجمارك فهي كالتالي:

- تفعيل أنظمة الرقابة الإلكترونية وكاميرات المراقبة بالمنافذ الجمركية للحد من عمليات التهريب الجمركي.
- رفع معايير القبول لشاغري وظيفة مفتش ومخلص جمركي، بما يتناسب مع متطلبات الوظيفة.
- الاهتمام بتنمية مهارات وكفاءات العاملين بالمنافذ الجمركية، وذلك من خلال زيادة عدد الدورات التدريبية بكل ما يتعلق بعمليات التفتيش والتقنيات الحديثة المُتبعة.

- ضرورة ربط المعلومات المتعلقة بحركة الإقرارات الجمركية إلكترونياً بين إدارة الجمارك والجهات الحكومية الأخرى مثل مصلحة الضرائب والهيئة العامة للتوثيق والمعلومات والمصارف المانحة للاعتمادات المستندية، للحد من عمليات التلاعب والتزوير في الإقرارات الجمركية.

قائمة المراجع:

- قانون رقم (1) لسنة 2015، بشأن المصارف.
- قانون رقم (10) لسنة 2010، بشأن الجمارك.
- منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (21) لعام 2012.
- منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (2) لعام 2010.
- منشور مصرف ليبيا المركزي رقم (4) لعام 2016.
- تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2015.
- تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2016.
- قرار رئيس ديوان المحاسبة رقم (14) لسنة 2016 بشأن تجميد حسابات مصرفية.
- أبو القاسم، عبد الله، مخاطر الاعتمادات المستندية في المصارف التجارية السودانية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2006.
- بوعبدلي، وآخرون، إدارة المخاطر التشغيلية في البنوك التجارية، المجلة الجزائرية للتنمية والاقتصاد، العدد 3، 2015.
- بونحاس، عادل، دور الاعتماد المستندي في ضبط التجارة الخارجية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2014.
- حماد، صالح، أثر إدارة المخاطر التشغيلية على البيئة الرقابية والتدقيق الداخلي، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السابع (إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة)، الأردن.
- خاطر، أدم هارون، أثر سياسات الاعتمادات المستندية على تشجيع عمليات التجارة الخارجية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2010.
- الشيخ، حمزة، الاعتمادات المستندية ودورها في تقليل مخاطر التجارة الخارجية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2014.
- الصواف، محمد حسين، أثر الرقابة والتدقيق الداخلي في تحجيم المخاطر التشغيلية في المصارف التجارية، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر، سوريا، 2011.
- عبد الكريم، نصر، المخاطر التشغيلية حسب متطلبات بازل II، ورقة مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي الخامس - جامعة فيلادلفيا الأردنية، 2007.
- العجمي، راكان محمد، الضوابط النظامية لاستخدام الوسائل الرقابية في المنافذ الجمركية السعودية، رسالة ماجستير منشورة، كلية العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، السعودية، 2015.

- عطاء، عبد الله، أهمية تمويل التجارة الخارجية عن طريق الاعتمادات المستندية، رسالة ماجستير في علوم المصارف و التمويل، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، 2014.
- العقدة، وآخرون، مخاطر الاعتمادات المستندية على البنوك و أثر تطبيق النشرة 600 من الأصول والأعراف الموحدة للاعتمادات المستندية على تخفيضها، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، مجلة بحوث جامعة حلب، 2010.
- كراجة، عبد الحلیم، محاسبة البنوك، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2000.
- الملاحح الأساسية لاتفاق لجنة بازل II والدول النامية، دراسة أعدت لمجلس محافظي المصارف المركزية العربية، صندوق النقد الدولي، 2004.
- موقع الهيئة الاتحادية للجمارك بدولة الإمارات
<https://www.fca.gov.ae/ar/homerightmenu/pages/guideuniform.aspx?SelectedTab=4>
- موقع مصرف ليبيا المركزي <https://cbl.gov.ly>
- الهاجري، سعيد، دور الوسائل الرقابية التقنية في الحد من التهريب الجمركي بالمنافذ الجمركية بمدينتي الدمام وخبر، السعودية، 2015.

جميع الحقوق محفوظة © 2022، الباحثة/ نورا إدريس إبراهيم شاكير، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي.

(CC BY NC)